2000 01 24-0501-4

قضية المخطوفين والمفقودين ملف فتحته الحرب ولم يقفله السلام
الاهالي يتوقعون من الدولة مساعدتهم لمعرفة مصير الابناء.. والاحبة

كتبت دانيه شبارو:

حتى هذه اللحظة، من يقصد ام عصام يجدها في منزلها قابعة امام باب الدار تنتظر، وانتظارها اشبه باليقين ان ابنها عصام، وحيدها الذي خطف في العام ١٩٨٢، وهو ما يزال قاصراً دون السابعة عشرة، سيعود ليجدها تفتح له الباب وتضمه اليها.

عصام نزل الى الشارع يومها ليشتري ربطة خبز فلا عصام عاد، ولا ربطة الخبز وصلت، وام عصام تابى ان تبرح منزلها الا عندما تنادى للإعتصام مع لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان.

وكذلك كانت حال موسى جدع، الذي تحدى المرض وكافح وكان من أشد الناشطين في هذه اللجنة، وحاول بشتى الوسائل معرفة معلومات عن المخطوفين ومنهم ابنه المسعف في الصليب الاحمر اللبناني سمعان جدع، الذي خطف وهو عائد من وظيفته في الجامعة الاميركية، ابان الحرب الاهلية في بيروت، وهو بصحبة عمه كمال، وكان موسى جدع، وقد توفي منذ سنتين، من أشد المتحمسين لمحاربة القانون ٤٣٤ الصادر في ١٩٩٥ والذي يمنح للأهل حرية اعتبار ذويهم المخطوفين او المفقودين متوفين بحكم القانون بعد فقداتهم مدة أربع سنوات، وكان يردد «لا يمكن لأحد ان يموّت وهو حيّ».

والقصص كثيرة ومؤلمة، فهل يعقل ان تتقبل سناء البزري او غيرها ممن فقدوا اقرباءهم اعلان وفاة شقيقها المفقود منذ اكثر من خمسة عشر عاما؟ بكت سناء وقالت ان الامر لا يمكن طرحه، خاصة امام الوالدة.

وكم هناك من أبناء يسالون عن امهاتهم وابائهم المفقودين، وهم لا يتذكرون أشكالهم، وكم من اشخاص ينشطون بالسر ويملأون استمارات عن مفقوديهم حفاظاً على مشاعر بقية افراد العائلة.

المهم في الامر ان النفوس غير مطمئنة، وما تزال تشتعل حرقة على من فقدت، بالامس القريب وبعد عشرة اعوام من الاختفاء، كان المطلب عودتهم. واليوم بات المطلب بعد سبعة عشر عاماً معرفة مصيرهم. العدد كبير ويشمل شرائح المجتمع كافة، سبعة عشر الف مفقود ومخطوف فقدوا ابان الحرب الاهلية، اختفت وجوههم واختفت اخبارهم، تشتتت عائلاتهم، فكبر الصغير وعجز الكبير، وما تزال القضية قضية وطن بحاجة الى مساعدة الدولة.

آراء اهالي المخطوفين

تقول ممثلة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، وداد حلواني، والتي فقدت زوجها ابان الحرب تاركاً ولديه الصغيرين، ان اللجنة منذ تاسيسها في تشرين الثاني ١٩٨٢، لم تتوقف يوماً عن مطالبتها بالمساعدة الحكومية، فقامت بالعديد من التظاهرات وحضرت اكثر من ٢٥٠ ملفاً عن حالات الخطف والفقدان، واستعانت بها الدولة دون ان تكلف نفسها مراجعة ملفاتها المكدسة في الادراج على اثر التبليغ الإفرادي لحالات الخطف.

وتضيف أن الدولة لا تكلف نفسها ايضاً عبء احصاء المفقودين او الاستقصاء عن حالات عائلاتهم.

وظاهرة الخطف التي انتشرت على ثلاث موجات كبرى في الحرب الاهلية، الاولى في حرب السنتين، والثانية خلال وبعد الاجتياح الاسرائيلي (٨٢ - ٨٣)، والثالثة مع صعود الاحزاب الاصولية (٨٥ - ٨٦ - ٨٧)، ولم يكن الفريق الخاطف يسمح بظهور رأي اخر، مخالفاً لرأيه. وكم من حوادث خطف كانت تتم على حساب الهوية والانتماء، المناطقي لا على حساب الانتماء الى حزب.

وداد حلواني، بول الاشقر والبير ابي عازار يتحدثون الى دانيه شبارو (تصوير جوزف فضول)

البير ابي عازار

بول الاشقر

وعن معدل أعمار المخطوفين والمفقودين تقول وداد حلواني ان الاعمار كانت عشوائية فكم من اطفال لم يبلغوا الرابعة عشرة خطفوا، وعلى رأسهم علي حمادة التي فضلت امه الانتحار على تقبل هذا الامر. وضمّ الخطف اطفالاً ونساء..

وداد حلواني، وجميع افراد اللجنة، أملوا بعد انتهاء الحرب الاهتمام بقضيتهم، فما كان من الدولة وقتها الا أن أقرت القانون ٤٣٤ الصادر عام ١٩٩٥ بمنح الاهالي فرصة اعتبار اولادهم متوفين بعد مرور ٤ سنوات على فقدانهم، ظنا من الدولة انه حل يمكن ان يسكتهم ويحل لهم مشاكل الارث والتركة. وتالم من جراء هذا القانون الكثيرون، وأشعل مشاكل كبيرة بين افراد عائلة المخطوفين والمفقودين. فليس هذا بمطلب اللجنة، فالاهالي لا يعتبرون انفسهم اصحاب القرار. باعتبار اولادهم بحكم الموتى، بل على الدولة ان تعلن هي مسؤوليتها في تقرير مصيرهم.

وتأمل حلواني من هذا العهد اهتماماً بهذه القضية الوطنية، خاصة لما يتضمنه خطاب القسم من حماية لحقوق المواطنين ومطالبة الرئيس وعبر منشورات خاصة يوقعها المواطنون: تشكيل لجنة تحقيق رسمية مهمتها الاستقصاء الجدي عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين على الاراضي اللبنانية وإعلان نتائج عملها في فترة لا تتجاوز السنة من تاريخه.

- اقرار مشروع رعاية اجتماعية لذوي المخطوفين والمفقودين (مدارس وفرص عمل وتامين صحي)، واعلان يوم ١٣ نيسان من كل سنة يوم الذاكرة والمخطوف، وإقامة نصب تذكاري يرمز الى المخطوف تخليداً لكل ضحايا الحرب وادانة لجرائمها.

وتضيف حلواني: في الماضي لم يكن عند المسؤولين ما يقولونه عن هذا الموضوع، ولكن آن الاوان لكي يقولوا شيئاً من موقع مسؤوليتهم في الدولة. واستقبال المسؤولين لنا في الدولة لا يتم

وداد حلواني

الا بعد التظاهرات والضغط الإعلامي، ونامل ان يعطينا رئيس الجمهورية إذناً بمقابلته. فالقضية لا تُحل بالصمت، وليس على الاهالي أن يحزروا مصير ابنائهم. وسألت: هل يجوز ان تكون اللجنة مرجع الدولة لملفات المخطوفين؟ لماذا لا يفتحون جوارير المخافر ويبحثون عن الدعاوى، فالاستقصاء ليس مهمة اللجنة.

احصاء المفقودين

ويقول بول الاشقر، العضو الناشط في اصدقاء لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، انّ على الدولة ان تعرف من هي هذه العائلات لكي تساعدهم، لذلك عليها ان تبدأ بوضع فريق خاص بإحصاء المفقودين كالإعلان في وسائل الاعلام عن ثلاثة أشهر مخصصة لتسجيل اسماء وحالات فقدان لاشخاص خلال الحرب الاهلية، وبعد الاحصاء يمكنها ان تعمد الى تقصي احوال هذه العائلات والعمل على مساعدتها.

ويتابع: عندما يقولون نحن مستعدون للمساعدة عليهم ان يعرفوهم ويعترفوا بهم.

من حقنا ان نعرف

اما البير أبي عازار منسق حملة من حقنا ان نعرف مصيرهم، وهي حملة قام بها اصدقاء واعضاء هذه اللجنة، التي نشأت منذ عدة اشهر، فيقول ان ما صدر عن الدولة حتى الآن سببه التحرك الضاغط وردود فعل شكلية مطمئنة على أمل ان تتوقف الحملة عن نشاطها. وما يصدر عن الدولة هو نوع من تغطية القضية برماد وليس بمداواتها.

وعلقت حلواني: على المسؤولين ان يستوعبوا ان القضية لن تنطفئ باسكاتنا او بالمراهنة على ان الاهالي سينسوا، فنحن نسعى لان نتلمس خطوة جدية على الارض. وأخيراً اجتمعنا مع اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان الا انه لم يصدر عن الاجتماع توصية، ونحن ما زلنا نعتصم من وقت لآخر امام مجلس النواب خلال الجلسة العامة.

وتقول وداد عن قضية ١٧ الف مخطوف ان هذا الرقم جاء من احدى المؤسسات الرسمية وانه الرقم التقريبي الامثل الذي لم يعترض عليه احد، انها قضية تلقى اهتماماً دولياً ومن منظمات كالعفو الدولية والامم المتحدة، وان اللجنة تخجل من عدم اهتمام الدولة المعنية بامر ابنائها.

وشدد البير ابي عازار على أن الدولة لديها القدرة على تحقيق هذه المطالب اذا رغبت بالامر، حتى ان المدة المحددة كبيرة جداً وتفوق الحاجة.

وعن قانون العفو الشامل لكل القضايا المرفوعة بحق المخطوفين والمفقودين يقول البير ابي عازار ان العفو صدر قبل ان يدلي القاضي بالحكم، وان من رغب من الاهالي برفع دعوى يجري تنبيههم الى انه صدر قانون عفو بهذا الخصوص، اما اذا اصرّ الاهالي على موقفهم تجري اطالة الدعوى. هذا طبعاً، بالاضافة الى مصاريف رفع الدعوى.

ويقول البير أبي عازار: ان ماساتنا اليوم ستكون اكبر في عدم تجاوب الحكومة مع مطالبنا خاصة وان الأمل كبير بها، فاذا لم تتجاوب هي فمن يتجاوب؟

وذكر ان الرئيس الحص كان يرئس لجنة دار الافتاء التي تالفت سنة ١٩٨٣ برئاسة الشهيد المفتي حسن خالد والتي كانت تعمل على الحث على تقصي مصير المخطوفين والمفقودين.

وقال بول الاشقر ان لجنة اصدقاء اللجنة قامت مع اللجنة بحملة «من حقنا ان نعرف» وهي مبادرة طيبة، وتضم الحملة اكثر من ٢٠٠ جمعية ومؤسسة اعلنت تضامنها وتبنيها للحملة.

وقال أبي عازار ان القضية تطال المجتمع اللبناني كله، والحملة منطلقة من شرعية اللجنة التي عملت ١٧ عاماً، ومن شرعية الناس المنتظرة في بيوتها ومن شرعية المؤسسات الدائمة للقضية ومن شرعية القضية كقضية وطنية.

ويتابع: انتشار فكرة هذه الحملة هو احد الاهداف الاساسية التي نعمل عليها، والحملة منتشرة في كل المناطق والجامعات، والرسائل تتوجه باستمرار الى رئيس الجمهورية موقعة من المواطنين المتبنين والداعمين لهذه القضية.

وأخيراً رددت السيدة حلواني ما قالته في كلمة اللجنة منذ أشهر عن الموضوع: «نحن نفتح لنقفل، نحن نفتح اليوم ما لم يقف حتى الآن، لا سيما وان ذكرى السلام العاشرة قد حلّ، نريد ان نتذوّق طعمها. نحن نريد أن يكون السلام حقيقياً، والجميع يعلم انه لن يكون كذلك الا باقفال جميع ملفات الحرب العامة وعلى رأسها هذا الملف».